

- ٣٠٠ -

٥ - سماع المدلس الراوى بالضعفة .  
٦ - توضيح المبهم .  
٧ - تسمية المهمل .  
٨ - لزالة العلل .

وقال ابن دقيق العيد : إن كنت فى مقام الرواية فقيد بما تروى عنه من الكتب . وإن كنت فى مقام الاحتجاج فيكفيك الإطلاق .

ويرى ابن الصلاح أنه فى هذه العصور لا تتجاسر على تصحيح ما لم يسبق تصحيحه . وخالفه النووى .

ودليل ابن الصلاح قصور المهمل وزيادة الجسارة ، واهتمام الأئمة المتقدمين ووجود مستدرك الحاكم الكبير .

ولم يفرق ابن الصلاح بين عدم التصحيح وعدم التحسين فى عصرنا . أما النووى فقد أجاز التصحيح والتحسين من باب أولى . وكذلك منع ابن الصلاح القول بالتضعيف أو بالوضع فى زمننا ، وتوقف فى القول بالفرد والغرابة .

والحديث الضعيف الذى لا يجر ما كان فيه الخستان : الستر والغفلة . أما ما كان فيه أحدهما ، أو كان ضعفه بسبب انقطاع فإنه يجر بشرط :

١ - خلوه من الشذوذ والنكارة .

٢ - أن يكون المقوى له صالحا للإعتبار .

ويجب العمل بالحديث الحسن . كما يجب العمل بالحديث الصحيح .

ورواية البخارى المعلق بصيغة يروى : إما لأنه يرويه بالمعنى ، أو هو على غير شرطه ، أو ضم إليه ما لم يصح ، أو يكون حسنا ، أو ضعيف به عليه أم لا .

والجمهور لا يحتجون بالمرسل لاحتمال أن يكون فى المحذوف شيء ، ولقوله تعالى : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ) الآية .

ومن السنة : تسمعون ويسمع منكم ويسمع عن منكم . وقال مالك